NPT/CONF.2005/PC.I/SR.3

Distr.: General
4 April 2003
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ، ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سلاندر ..... (السويد)

المحتويات

مناقشة عامة بشأن المسائل المتعلقة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

02-32394 (A)
0232394

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

مناقشة عامة بشأن المسائل المتعلقة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

١ - **السيد موستوفيتس** (الاتحاد الروسي): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بعد أن صمدت أمام اختبار الزمن، تشكِّل حجر الزاوية في نظام الأمن الدولي. ونظرا للترابط بين التحديين الرئيسيين اللذين يواجههما المجتمع الدولي حاليا - وهما الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل - يجب أن تتضافر الجهود المبذولة لمحاربة هذين البلاءين. ويواصل الاتحاد الروسي دعم الجهود الدولية المبذولة لبلوغ هذه الغاية، بما في ذلك الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة، ومؤتمر نزع السلاح، والوكالة الدولية للطاقة الذرية. بيد أنه في حين يجب أن تجمع الدول قواها لتهيئة نظام عالمي قادر على الاستجابة للتحديات والتهديدات الجديدة، بما في ذلك في المجال النووي، يجب عدم النظر إلى المقترحات الجديدة على أنها تتنافس مع نزع السلاح التقليدي وتدابير عدم الانتشار، بل أن تستخدم بالأحرى لتكملتها وتعزيزها. ويتسم تطوير قاعدة قانونية دولية مناسبة بأهمية خاصة بهذا الشأن.

٢ - ومضى قائلا إن التحدي الحقيقي الذي يشكِّله الإرهاب النووي يجعل من الحيوي وضع تدابير فعالة لمنع الإرهابيين من إمكانية الحصول على مواد وتكنولوجيا نووية. وبناء على ذلك من الضروري اتخاذ نهج منسق إزاء تعزيز نظم متعددة الأطراف لمراقبة عدم الانتشار والتصدير.

٣ - وأردف قائلا إنه يجب تلافي انتشار الأسلحة النووية في العالم المعاصر بصورة قاطعة، حيث أنه لن يؤدي سوى إلى زيادة خطر استخدام الأسلحة النووية في الصراعات الإقليمية. ويعلِّق الاتحاد الروسي أهمية خاصة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كأداة رئيسية لمنع هذه الكارثة، وكأداة لتعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وهو بناء على ذلك يؤيد الاستعراض الشامل والموضوعي لأداء المعاهدة وفقا لأحكام الوثيقة الختامية التي تمت الموافقة عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠.

٤ - ومضى قائلا إن الاتحاد الروسي ما برح يتقيد بمقررات ذلك المؤتمر ويشترك في المتابعة النشطة لها. وتمثِّل الوثيقة الختامية برنامجا استشرافيا للتدابير متعددة الأطراف والإقليمية وغيرها. وينبغي استخدامه لتقديم معلومات للمفاوضات على أساس تدريجي ويقوم على الإجماع، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول الأطراف. وينبغي تنفيذ الوثيقة الختامية برمتها، دون انتقائية وفي ظل ظروف الاستقرار والتنبؤ. ويتسم التصديق العالمي على معاهدة عدم الانتشار أيضا بأهمية قصوى. ويجب بذل المزيد من الجهود لإشراك الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدة في نظام عدم الانتشار.

٥ - واستطرد قائلا إن المهمة الرئيسية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٥ ينبغي أن تتمثل في وضع توصيات تفضي إلى زيادة تعزيز المعاهدة. بيد أنه ينبغي ألا يستلزم هذا الجهد إنشاء هيئات جديدة أو ازدواج المهام التي تضطلع بها آليات دولية أخرى.

٦ - ومضى قائلا إن الاتحاد الروسي قد أحرز تقدما كبيرا في تحقيق الأهداف الرئيسية لمعاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك المهام ذات الأولوية التي تمت الموافقة عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. وأشار في هذا الصدد إلى مبادرة الرئيس فلاديمير بوتين في مؤتمر قمة الألفية بشأن تطوير تكنولوجيات نووية قادرة على مقاومة عدم الانتشار.

٧ - وأردف قائلا إن الاتحاد الروسي يشترك بصورة نشطة في خفض التهديد النووي ويرمي في نهاية المطاف إلى تحقيق هدف بلوغ نزع السلاح الكامل. ولم يحقق هذا البلد

فقط التزاماته بموجب المعاهدات المتعددة الأطراف ذات الصلة بصورة متصلة، وإنما هو مستعد أيضا لخفض ترسانته النووية إلى أدنى مستوى، على أساس ثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية وعلى أساس متعدد الأطراف مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، وفقا لمتطلبات الاستقرار الاستراتيجي.

٨ - ومضى قائلا إن الاتحاد الروسي نفّذ تماما التزاماته بموجب معاهدة القوات النووية متوسطة المدى التي أبرمت مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أزالت القذائف الأرضية متوسطة المدى والأقصر مدى. وقد استكملت عملية التفتيش في أيار/مايو ٢٠٠١. ويواصل هذا البلد أيضا خفض أسلحته الهجومية الاستراتيجية.

٩ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الروسي قد استوفى أيضا التزاماته بموجب معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية قبل موعدها، وتجاوز الأرقام المستهدفة المتفق عليها. وقد تم خفض عدد منظومات الإيصال الاستراتيجية الموزعة إلى ١ ١٣٦ منظومة وعدد المركبات العائدة المرتبطة بها إلى ٥ ٥١٨ مركبة (كانت الأرقام المستهدفة ١ ٦٠٠ و ٦ ٠٠٠ على التوالي). وصدّق الاتحاد الروسي أيضا على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وقدّم مشروع معاهدة ثالثة لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها للولايات المتحدة الأمريكية في منتصف عام ٢٠٠٠. وأعرب عن اعتقاد وفده بضرورة عقد معاهدة جديدة ملزمة قانونيا يلتزم بموجبها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بأمور في جملتها خفض المركبات العائدة إلى مستوى ما بين ١ ٧٠٠ و ٢ ٢٠٠ مركبة في غضون عشر سنوات، رغم أن الاتحاد الروسي مستعد حتى لخفضها أكثر من ذلك. وينبغي أن يراعي هذا الصك الروابط بين الأسلحة الهجومية والأسلحة الدفاعية، وينبغي أن يمكن مراقبة التخفيضات الناجمة عن ذلك مراقبة موثوقة. ويشترك الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر في مفاوضات مكثفة لوضع هذه المعاهدة ووضع إعلان بشأن العلاقات الاستراتيجية الجديدة بين البلدين.

١٠ - وأردف قائلا إن الاتحاد الروسي يعتبر أن القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية خطأ، نظرا لأنه لا يتعارض فقط مع توصيات الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ وإنما يتعارض أيضا مع الرأي العام الدولي كما انعكس في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة على مدى السنوات الثلاث الماضية. ويمكن أن يفضي هذا الانسحاب أيضا إلى ''تسليح'' في الفضاء الخارجي.

١١ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بالأسلحة النووية التعبوية، يواصل الاتحاد الروسي الوفاء بمبادراته المعلنة من جانب واحد وفقا للبيانين الرئاسيين المؤرخين ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وقد أعيدت جميع الأسلحة النووية إلى الإقليم الروسي ويجري حاليا تصفيتها. وأعرب عن رغبة وفده في أن يلفت الانتباه إلى اقتراح الاتحاد الروسي بإعادة جميع الأسلحة النووية إلى أقاليم الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تنتمي إليها.

١٢ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الروسي ما زال يعلق أهمية كبيرة على الوفاء غير المشروط بضمانات الأمن السلبية التي وفرتها الدول الحائزة للأسلحة النووية في عام ١٩٩٥ وقد أدرج هذا الحكم في مبادئه العسكرية. وحث وفده جميع الدول ذات الصلة على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي أصبح الاتحاد الروسي طرفا فيها منذ أمد بعيد.

١٣ - ومضى قائلا إن الاتحاد الروسي، من أجل صالح نزع السلاح، والأمن والثقة المتبادلة على الصعيدين الإقليمي والدولي، يرحب بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء شتى من العالم. ومنذ إبرام معاهدة تلاتيلولكو منذ أكثر من ٣٠ عاما، انضمت أكثر من ١٠٠ دولة إلى هذه المناطق، التي تسهم في نظام عدم الانتشار. وحينما لا تتعارض هذه المناطق مع المعايير القانونية الدولية، تتلقى الاعتراف والضمانات المناسبة. ولن يؤدي عدم مراعاة المعايير الدولية سوى إلى تعقيد العملية، كما حدث في حالة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ويعقد الأمل على تسوية المصاعب التي ظهرت في هذا الشأن عن طريق الحوار مع الدول الحائزة للأسلحة النووية.

١٤ - ومضى قائلا إنه نظرا لتعقد الحالة الإقليمية، هناك قلق من وصول محاولات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط إلى طريق مسدود. وأعرب عن رغبة وفده في أن يؤكد أهمية تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمد في عام ١٩٩٥.

١٥ - واستطرد قائلا إن وضع وتنفيذ تدابير فعالة لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي يجب ألا ينال من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية من جانب جميع الدول. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي تعزيز التشريعات الوطنية والآليات متعددة الأطراف لرقابة الصادرات، مع إيلاء اهتمام خاص للمجال النووي.

١٦ - وأعرب عن تأييد الاتحاد الروسي النشط للجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز الضمانات ومنع الاتجار غير المشروع في المواد النووية وإنشاء آليات فعالة لرصد المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

١٧ - ومضى قائلا إنه ينبغي أن تستفيد اللجنة التحضيرية من الخبرة التي تراكمت خلال المؤتمرات الستة السابقة. وقال إن الاتحاد الروسي سيواصل، من جانبه، دعم الجهود المبذولة لتحقيق نزع السلاح النووي والتعاون بصورة بناءة مع جميع الدول المهتمة من أجل تحقيق هذه الغاية.

١٨ - **السيد شوليكات** (المراقب عن الكرسي الرسولي)، لاحظ القلق المنتشر على نطاق واسع بشأن حالة نزع السلاح النووي، وقال إن عدم إحراز تقدم في أعقاب مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ كان مخيبا للآمال بصورة خاصة. ومما يثير القلق بصورة خاصة احتمالات تنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣. وعلى الرغم من عدم إجراء أي تجارب نووية، فإن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أبعد عن أن يصبح حقيقة واقعة، فقد أصيب مؤتمر نزع السلاح بالشلل وقد قدم أحد الأطراف في معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية إخطارا بالانسحاب منها. ويستمر الاحتفاظ بالأسلحة النووية قيد حالة التأهب ويجري تجاهل ما توصي به أعلى سلطة قانونية في العالم - وهي محكمة العدل الدولية.

١٩ - ومضى قائلا بل وما هو أخطر من ذلك هو الإصرار العلني لبعض الدول على مواصلة إسناد دور حاسم للأسلحة النووية في مبادئها العسكرية. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي قد رحب عن صواب برغبة دول معينة في خفض مخزوناتها من الرؤوس الحربية الموزعة للعمليات، هناك تساؤلات بشأن الفعالية الحقيقية لنزع السلاح من جانب واحد يمكن عكسه.

٢٠ - وأعرب عن اهتمام وفده البالغ بعدم صياغة الموقف القديم المتعلق بالردع النووي في استراتيجيات جديدة. وليس من شأن الردع، كهدف في حد ذاته، سوى تأجيج نيران سباق التسلح. وعلاوة على ذلك فقد أكد الكرسي الرسولي على الدوام ضرورة النظر إلى الردع كمرحلة واحدة فقط من مراحل عملية نزع السلاح. وبالمثل، ينبغي ألا تشجع

سيادة القانون استمرار مبادئ ترى أن الأسلحة النووية جوهرية، ولا يمكن أن تقبل من الناحية الأخلاقية مبادئ عسكرية تجسد دوام الأسلحة النووية. وقد طالب البابا يوحنا بول الثاني بمنع جميع الأسلحة النووية عن طريق نظام تفاوض أو تحكيم عملي. ويجب حث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تجلس إلى طاولة التفاوض في هذا الشأن.

٢١ - ومضى قائلا إن الأسلحة النووية أدوات قتل وتدمير تتعارض مع السلام الذي ينشد للقرن الحادي والعشرين ولا يمكن تبريرها. ولا يمكن للمجتمع الدولي التأكد من أن الدول تتصرف بنية حسنة إلا عن طريق اتخاذ إجراءات قاطعة من أجل القضاء على هذه الأسلحة. ويجب أن تطور اللجنة التحضيرية شعورا حادا بمسيس الحاجة في جهودها الرامية إلى إزالة الأسلحة النووية، لأن الاستمرار في تطوير نظم أسلحة يمكن أن تهدد الهيكل الطبيعي الذي تقوم عليه كل الحضارة يقوض بصورة خطيرة السعي من أجل بناء ثقافة سلام للأجيال الحاضرة والمقبلة.

٢٢ - **السيد كلودومار** (ناورو)، (تكلم باسم الدول الأعضاء في محفل جزر المحيط الهادئ)، لفت الانتباه أيضا إلى الأخطار التي تتهدد البشرية من جراء استمرار حيازة الأسلحة النووية. ومضى قائلا إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد سلطت الأضواء على أهمية تجنب زيادة انتشارها، وتشكل معاهدة عدم الانتشار النووي الأساس لإزالتها إزالة تامة.

٢٣ - ومضى قائلا إنه في عام ١٩٩٥، رحب المحفل بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، وحث من لم يوقعوا عليها إلى الانضمام إليها. وحث المحفل أيضا الدول النووية على الامتثال لالتزامها بشأن التفاوض بنية حسنة من أجل نزع السلاح النووي. وفي عام ٢٠٠٠، رحب المحفل بالتدابير التي حددها مؤتمر استعراض المعاهدة لزيادة تعزيز نظام عدم الانتشار وحث على أن تنشد الدول الحائزة للأسلحة النووية بصورة فعالة اتخاذ الخطوات العملية الـ ١٣. وتطلع المحفل إلى الحصول على التقارير المرحلية التي تقدمها هذه الدول بشأن تنفيذ التزاماتها بشأن نزع السلاح النووي.

٢٤ - وقال إن المحفل يعلق أهمية خاصة على تعزيز وضع المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الأرضية الجنوبي والمناطق المتاخمة له، وفقا لمعاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا. وقد تم التشديد على أهمية هذه المعاهدات في مختلف قرارات الجمعية العامة وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. وأعرب عن رغبة المحفل في أن يكرر توجيه ندائه إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأن تقتدي بالدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية في التصديق على بروتوكولات معاهدة راروتونغا.

٢٥ - ومضى قائلا إن ولايات محفل جزر المحيط الهادئ ما زالت تشعر بالقلق بشأن مخاطر شحن المواد المشعة خلال إقليمها وتدعم بنشاط اتخاذ تدابير لتحسين الأنظمة الدولية ومعايير السلامة. وقد أكد مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ على أهمية هذه التدابير لحماية الدول المعنية ودعا الدول التي تشحن مواد مشعة إلى تقديم ضمانات مناسبة وتنشئ آليات فعالة للمسؤولية. ومما يتسم بأهمية خاصة في هذا الشأن اتخاذ ترتيبات للإخطار المسبق والمشاورات المسبقة مع الدول الساحلية عملا بالصكوك الدولية ذات الصلة.

٢٦ - وأعرب عن تأييد المحفل التام للدور الحيوي الذي تؤديه معاهدة عدم الانتشار النووي وقال إنه يقف على أهبة الاستعداد للمساعدة بأي وسيلة في تنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ وغيرها من الجهود التقدمية من أجل تحقيق نزع السلاح النووي.

٢٧ - **السيد رؤوف** (المراقب عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية): رحب بالوثيقة الختامية التاريخية التي اعتمدت بالإجماع في مؤتمر الدول الأطراف لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠، وعرضت الخطوات العملية التي ينبغي اتخاذها لتحقيق تقدم منتظم في مجال نزع السلاح النووي، وتمتين نظام الضمانات والتشجيع على استخدام الطاقة الذرية لأغراض سلمية في إطار من الثقة والتعاون. وإن الغرض من أنشطة الوكالة هو بناء نظام عالمي للسلامة النووية والتكفل به، والتحقق من تنفيذ الالتزامات بنظام منع انتشار الأسلحة النووية، والتأكد من أمن المواد والمرافق النووية وتطوير التكنولوجيا التي تستخدم لأغراض سلمية ونقلها.

٢٨ - وقال إن المدير العام للوكالة قد شدد على أنه لا يمكن النظر في تنفيذ أنشطة التحقق بمعزل عن الجهود المتعددة الأطراف التي تبذل للحد من انتشار الأسلحة النووية ولنزع السلاح. ويشكل تطبيق نظام عدم انتشار الأسلحة النووية في العالم وتوطيده وتمتينه عاملا هاما لاستمراره وبقائه ذا مصداقية. وأشارت الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ مرارا إلى أهمية دور ضمانات الوكالة الواردة في الفقرة ١ من المادة الثالثة من المعاهدة في كفالة الوفاء بالواجبات المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية وفي خلق بيئة تساعد على نزع السلاح النووي وإقامة التعاون. كما أعاد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ التأكيد على اختصاص الوكالة ومسؤوليتها في مجال التحقق من مدى الوفاء بالواجبات المذكورة ودعا الدول إلى تقديم دعمها الكامل والمتواصل إلى نظام الضمانات. ومن جديد، تحث الوكالة الدول الأطراف الـ ٥١ التي لم تبرم بعد اتفاقات الضمانات المطلوبة وتدخلها حيز التنفيذ أن تقوم بذلك بدون مزيد من الإبطاء.

٢٩ - وأضاف أنه بموجب اتفاقات الضمانات المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية، يحق للوكالة ويجب عليها التأكد من أن جميع المواد النووية التي تستخدمها دولة ما في الأنشطة النووية السلمية تخضع لضمانات. ولا يمكن للوكالة أن تؤكد أن المواد النووية المعلن عنها لم تحول لاستخدامات أخرى وأنه لا توجد مواد نووية غير معلن عنها، إلا في الدول التي يسري فيها اتفاق ضمانات شامل وبروتوكول إضافي. وما يخيب الأمل باستمرار هو أن التقدم العام في عملية توقيع بروتوكولات إضافية وإدخالها حيز النفاذ ما زال بطيئا. ومن أصل الدول الأطراف التي لا يزال عليها إدخال بروتوكولات إضافية حيز النفاذ، تمتلك ٥٣ دولة منشآت نووية خاضعة للضمانات لا يتجاوز عدد الدول الموقعة منها على بروتوكول ما ٢٩ دولة. وحث جميع الدول الأطراف التي لم تبرم بروتوكولات إضافية على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن بحيث يتسنى للوكالة المجال لإعطاء التأكيد الشامل الذي تقتضيه المادة الثالثة من المعاهدة. ونظمت الوكالة في الواقع عددا من الندوات الإقليمية بشأن تشديد الضمانات لمساعدة الدول على إعداد التشريعات اللازمة لاعتماد بروتوكولات إضافية.

٣٠ - واسترسل قائلا إن الوكالة ما برحت عاجزة عن التحقق من مدى دقة وكمال الإعلان الأولي الذي قدمته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبناء على طلب مجلس الأمن، ما زالت الوكالة ترصد المفاعل المهدأ بالغرافيت والمجمد في البلد المذكور. وكذلك الأمر، فإن الوكالة جاهزة لأن تستأنف في العراق أنشطة التحقق التي خولها مجلس الأمن وذلك بعد فترة وجيزة من طلب ذلك إليها.

٣١ - وأعلن أن الوكالة قد راجعت أنشطتها وبرامجها بغرض تعزيز قدرتها على تحسين الحماية من الأعمال الإرهابية التي تستخدم فيها مواد نووية وغيرها من المواد الإشعاعية. وفي شهر آذار/مارس ٢٠٠١، أقر مجلس الإدارة خطة عمل تشمل حماية المواد والمنشآت النووية، والكشف عن الأنشطة التي يُضمر منها شرا وتستخدم فيها مواد نووية

وغيرها من المواد الإشعاعية، وتمتين النظم الحكومية المسؤولة عن حساب المواد النووية ومراقبتها، وضمان أمن المصادر الإشعاعية، وتقييم ما يشوب المنشآت النووية من عيوب ذات صلة بالسلامة والأمن، والتصدي للأعمال والتهديدات التي يضمر منها شرا، والتقيد بالاتفاقات والمبادئ التوجيهية الدولية، وتعزيز تنسيق البرامج وإدارة المعلومات في مجال المسائل ذات الصلة بالسلامة النووية. وتعد هذه الأنشطة خصيصا لتكميل الجهود الوطنية وتعزيزها. ويجري البحث عن تمويل أولي لتنفيذ هذه الخطة عن طريق التبرعات.

٣٢ - وذكر أن أنشطة الوكالة في ميدان السلامة النووية تغطي سلامة المنشآت النووية وتنسيق مسائل السلامة النووية والسلامة الإشعاعية والتخلص من النفايات بطريقة سليمة. ويشكل ضمان السلامة النووية مسؤولية وطنية رئيسية وهي تتسبب أيضا بمخاوف دولية مشروعة. وقد ساهم وضع معايير ملزمة دوليا واعتمادها برعاية الوكالة مساهمة كبيرة في تعزيز السلامة النووية في العالم أجمع. غير أن هناك دولا كثيرة ليست أطرافا في هذه الاتفاقيات، ولا تزال بعض المجالات الرئيسية المتعلقة بالسلامة النووية غير محكومة باتفاقيات وبعض الاتفاقيات الحالية ليست شاملة كفاية من حيث المسائل التي تغطيها. وثمة مجالان يدعوان للقلق وهما سلامة المفاعلات المخصصة للأبحاث وسلامة المصادر الإشعاعية وأمنها. وأحرز تقدم هام في مجال التخلص من الوقود المستهلك والنفايات المشعة وهو اعتماد الاتفاقية المشتركة بشأن الإدارة المأمونة للوقود المستهلك وبشأن الإدارة المأمونة للنفايات المشعة، في عام ٢٠٠١. ودعا قرار اعتُمد في المؤتمر العام الذي عقدته الوكالة في عام ٢٠٠١ إلى بذل الجهود لبحث التدابير والقواعد الدولية المتعلقة بالنقل البحري الدولي والمواد الإشعاعية والوقود المستهلك ومواصلة تحسينها.

٣٣ - واسترسل قائلا إن الوثيقة الختامية التي صدرت عن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ دعت إلى توسيع نطاق استخدام برنامج التعاون الفني الذي وضعته الوكالة، والذي يسعى إلى استحداث الهياكل الأساسية ذات الصلة باستخدام التكنولوجيا النووية والتقنيات النووية. واتضح أن هذه التكنولوجيا تشكل أداة قيمة للمساعدة، على سبيل المثال، في القضاء على ذبابة التسي تسي في أفريقيا وفي تقييم مدى الفائدة الغذائية والتوافر الأحيائي للفيتامينات والمواد المعدنية. وبمول صندوق التعاون التقني أنشطة تنفذ في ٩٦ بلدا، معظمها في مجالات الصحة والغذاء والزراعة والسلامة النووية. وأعرب عن أمله بأن تزيد المساهمات في الصندوق بحيث يتسنى المضي في تنفيذ هذه الأنشطة التي تتسق مع الأهداف الإنمائية للبلدان المعنية.

٣٤ - **السيد فالديفييسو** (كولومبيا): قال إن المجتمع الدول قد شهد منذ انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ مستجدات سلبية شتى في ميدان عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي وهي: التقدم البطيء في المفاوضات، بخاصة حالة الشلل الفعلية التي يعاني منها مؤتمر نزع السلاح؛ واستمرار وجود عقائد الدفاع الاستراتيجية التي تشمل استخدام الأسلحة النووية في ظروف معينة؛ والقرار الذي اتخذته إحدى الدول النووية بالانسحاب من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية بغية استحداث نظام دفاع وطني مضاد للقذائف التسيارية؛ وعدم انضمام أربع دول حتى الآن إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وذكر أن كولومبيا ملتزمة بعملية عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي وأنها ما زالت مقتنعة بضرورة الحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزها وتطبيقها عالميا.

٣٥ - واعتبر أنه ينبغي للجنة التحضيرية أن تعالج في الدورة الحالية المسائل الإجرائية والجوهرية واستعراض مدى تنفيذ

الخطوات الـ ١٣ التي اعتمدت في عام ٢٠٠٠. كما أن الحالة السائدة في الشرق الأوسط تستدعي اهتمام اللجنة ويجب الضغط على الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفا في المعاهدة أن تخضِع منشآتها لضمانات الوكالة. كما أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله في ميدان نزع السلاح النووي نظرا لترسخ عقيدة استخدام الأسلحة النووية واستمرار تطوير نوعية الأسلحة النووية.

٣٦ - وأضاف أنه، على نحو ما اتُفق عليه في عام ١٩٩٥، ينبغي بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن نزع السلاح النووي، وحظر إنتاج المواد الإنشطارية التي تستخدم لأغراض عسكرية، وتقديم ضمانات أمنية للدول غير النووية. كما يجب أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وإن كولومبيا، وهي بلد من البلدان التي يقتضى منها التصديق على هذه المعاهدة لإدخالها حيز النفاذ، قد أصدرت قانونا لإقرار المعاهدة، وهو يخضع حاليا للاستعراض للتحقق من عدم تنافيه مع الدستور. وإن البطيء الذي يشهده التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية يتسبب بشعور بالإحباط، وكولومبيا تؤيد عقد مؤتمر استثنائي للدول الأطراف يخصَّص لهذا الموضوع.

٣٧ - وقال إن هناك فرقا شديد الوضوح بين النهج الذي تعتمده بعض الوفود في معالجتها مسائل الأمن الدولي ونهجها إزاء المسائل المتعددة الأطراف الأخرى، من مثل احترام حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي وأمن البشرية. ويتعين لأي عقيدة دفاعية، أن تعكس، من باب الأولوية، احترام القانون الإنساني الدولي وأمن البشرية. كما ينبغي التذكر بأن الدول غير النووية قد اتفقت في عام ١٩٩٥ على أن تمدد لأجل غير محدود معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وليس حالة تمتلك فيها بعض الدول أسلحة نووية في حين أن دولا أخرى غيرها لا تمتلكها. وعليه، أصرت الدول غير النووية على أنه ينبغي للدول النووية أن تفي بشكل تام بتعهدها بتدمير ترساناتها النووية تدميرا كاملا وأن تنفذ الخطوات العملية الـ١٣ التي تشكل جزءا من الاتفاق.

٣٨ - **السيد العتيبي** (المملكة العربية السعودية): قال إن بلده يكرس اهتماما ذا شأن للجهود الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل، بخاصة الأسلحة النووية، وذلك عبر تأييدها لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما أن بلده يواصل الدعوة إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٣٩ - وقال إنه على الصعيد الوطني، تشارك السعودية في الجهود التي تبذلها الجامعة العربية لجعل المنطقة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وعملا بقرار اتخذه المجلس الوطني شُكلت لجنة فنية تضم خبراء من الدول العربية أُسندت إليها مهمة وضع مسودة معاهدة بشأن هذا الموضوع.

٤٠ - وأضاف أنه بينما تستحوذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على اهتمام كبير في العالم العربي، على نحو ما تدل عليه مشاركة الدول العربية في صياغة المعاهدة إلى جانب توقيعها والتصديق عليها، ترفض إسرائيل بتعنت الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع منشآتها النووية إلى ضمانات الوكالة. فإسرائيل هي البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي يمتلك أسلحة نووية غير خاضعة للرصد الدولي.

٤١ - واسترسل قائلا إن موقف إسرائيل يتعارض بوضوح مع ما تعلن عنه من رغبة في السلام، فالسلام يجب أن يقوم على الثقة بين دول المنطقة وشعوبها وعلى إثبات حسن النية، لا على امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها ولا على اعتماد سياسة السيطرة، وهذا كله لا يهدد شعوب المنطقة فحسب بل السلم والأمن الدوليين.

٤٢ - وأعلن أن رفض إسرائيل المستمر لنداءات الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وحركة بلدان عدم

الانحياز وجامعة الدول العربية والتي تدعوها إلى أن تصبح عضوا في المعاهدة وأن تُخضِع منشآتها النووية إلى نظام الضمانات يشكل تحديا للدعوات التي يوجهها المجتمع الدولي لإزالة أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية. إن هذا الفعل يضعف من وزن المعاهدة وطابعها الدولي ويعرقل إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط. ولا يؤدي انضمام الدول العربية إلى المعاهدة الذي يقابله عدم قيام إسرائيل بالأمر نفسه إلا إلى زيادة حدة التوتر في المنطقة. وقال إن وفده يود التشديد على أهمية القرار الذي اعتمده مؤتمر استعراض المعاهدة عام ١٩٩٥ الداعي إلى انضمام جميع دول المنطقة إلى المعاهدة. ويشكل هذا القرار ركيزة أساسية لأي نقاش لمسألة أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.

٤٣ - واعتبر أنه لا بد من تجسيد التقدم الكبير الذي تحقق في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ١٩٩٥، وعكسته وثيقته الختامية، عبر اتخاذ خطوات عملية لكي تنفذ الدول النووية التزامها بتدمير ترساناتها النووية تدميرا كاملا، وذلك عملا بالمادة السادسة من المعاهدة.

٤٤ - **السيد مبارك** (مصر): قال إن وفده يرى أن نظام منع الانتشار النووي يمثل في حد ذاته خطوة انتقالية تقود إلى الإزالة الكاملة والشاملة للأسلحة النووية تحت رقابة فعالة وصارمة لكن هذا الهدف المنشود لن يتحقق إلا مع نبذ السياسات والاستراتيجيات والعقائد التي تعتمد على مفهوم الردع النووي.

٤٥ - وأشار إلى أن العالم لا يزال أبعد ما يكون اليوم عن تحقيق مبادئ وأهداف معاهدة عدم الانتشار النووي. وأوضح أن الدول النووية الخمس لم تحرز إلا تقدما محدودا على المستويين الفردي والثنائي لتخفيض ترساناتها النووية ونزع أسلحتها النووية، مما كان ذريعة بل حافز لثلاث دول أخرى على امتلاك القدرات النووية العسكرية. وهذا الأمر يثير تساؤلا حول مدى فعالية المعاهدة في تحقيق أهدافها الرئيسية.

٤٦ - وقال إنه على الرغم من أن وفده لمس في بعض المداخلات عدم التفاؤل بشأن إمكانية تحقيق عالمية المعاهدة وتحقيق تقدم ملموس في هذا الشأن في المستقبل المنظور، فإن عالمية المعاهدة ستظل أحد أهم أولويات العمل الدولي في مجال عدم الانتشار ولذلك، فهي من أبرز القضايا التي ستطرح على مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٥.

٤٧ - وأردف قائلا إن نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل الركيزة الأساسية لنظام منع الانتشار، مما يفسر الأهمية القصوى لتحقيق العالمية. وأكد أنه لا يمكن إيلاء أولوية أكبر للبروتوكولات الإضافية لاتفاقات الضمانات وللضمانات المتكاملة والإجراءات الإضافية - رغم أنها تستحق التأييد - على حساب الهدف الأساسي وأنها ستكون منقوصة الفعالية والمصداقية إذا لم يتم تحقيق المشاركة العالمية في نظام الضمانات الشاملة.

٤٨ - وأشار إلى أن الدول النووية الخمس مطالبة بتنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، موضحا أن أي تهاون في تنفيذ هذه الخطوات من شأنه أن يضع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ليس فقط أمام تهديد وتحد واضح بل ويطرح تساؤلا حول جدوى التمديد اللانهائي للمعاهدة ذاتها.

٤٩ - وأكد أن نقطة الانطلاق في التعامل مع قضية نزع السلاح يحكمها الهدف المتفق عليه وهو التخلص من الأسلحة النووية وإنقاذ العالم ليس فقط من المخاطر المتصلة باحتمالات استخدامها، بل من مجرد وجود هذه الأسلحة. وأوضح أنه من المهم هنا التحذير من الانسياق وراء الأفكار

المنادية برفع الحد الذي يمكن معه استخدام الأسلحة النووية، فالأسلحة النووية لا يجوز استخدامها إلى أن يأتي الوقت الذي يتم فيه التوصل إلى إزالتها بالكامل. وأشار إلى أن الدول الأعضاء في تحالف الأجندة الجديدة التي تتولى مصر تنسيق أعماله حاليا، ستواصل جهودها من أجل تنفيذ الدول النووية لتعهدها القاطع بإزالة ترساناتها النووية بالكامل.

٥٠ - وقال إن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ أكدت مجددا أن قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥ سيظل ساريا إلى أن تتحقق غاياته وأهدافه. وأوضح أن الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى المعاهدة هي إسرائيل التي ما زالت تقف عقبة أمام الجهود المبذولة لإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية. ولذلك على جميع الدول الأطراف أن تحث إسرائيل على الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة. وصرح بأن مصر قدمت تقريرها حول الخطوات التي اتخذتها لتحقيق غايات وأهداف قرار عام ١٩٩٥ في الوثيقة NPT/CONF.2005/PC.I/3 وتود التعرف على الخطوات التي اتخذتها الدول النووية الخمس لتنفيذ هذا القرار. وأضاف أنه لا يزال ينبغي النظر في المقترح المصري الداعي إلى إنشاء آلية لمتابعة التقدم المحرز نحو تنفيذ القرار وما صدر بشأنه من توصيات.

٥١ - وختم قائلا إن اللجنة التحضيرية ينبغي لها، في ضوء التطورات السلبية التي شهدتها منظومة نزع السلاح ومنع الانتشار النووي في الفترة الأخيرة، أن تبحث في اجتماعها الأول الأمور الموضوعية والإجرائية المتفق عليها خلال مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ وينبغي تخصيص الوقت لمناقشة موضوع نزع السلاح النووي والمسائل الإقليمية، بما فيها موضوع الشرق الأوسط وينبغي أن تنظر اللجنة التحضيرية أيضا في التقارير المقدمة من الدول بشأن الخطوات الخاصة بتعزيز تحقيق إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي وتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة.

٥٢ - **السيد فيسلر** (المراقب عن سويسرا): قال إن على المجتمع الدولي أن يبذل كل ما بوسعه لتحقيق نزع السلاح وكفالة عدم الانتشار النووي اللذين يشكلان عنصرين أساسيين لكفالة الأمن الدولي. وأوضح أن معاهدة عدم الانتشار لا تزال هي الصك الرئيسي في هذا الإطار وأن القرارات المتخذة خلال مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥ ومؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ توفر الأساس اللازم لتعزيز دورها.

٥٣ - وأشار إلى أن من بين المهام الموكلة إلى اللجنة التحضيرية النظر في التطورات التي تؤثر على تطبيق المعاهدة ومقاصدها. ومن بين هذه التطورات تبلور وعي جديد بخطر الانتشار النووي نتيجة الإرهاب الدولي. وقال إن سويسرا تعتقد أن أفضل السبل لمنع الانتشار النووي تكمن في إجراء المفاوضات واعتماد الصكوك الملزمة في القانون الدولي وليس في الالتزامات السياسية أو التدابير الانفرادية.

٥٤ - وأشار إلى تسجيل عدة تطورات إيجابية منذ مؤتمر استعراض عام ٢٠٠٠. وتشمل استمرار الأخذ بتدابير نزع السلاح النووي ومراقبة الأسلحة النووية، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا؛ والتوقيع على البروتوكولات الإضافية الملحقة باتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حوالي ٦٠ بلدا؛ وشروع الوكالة في إجراء المناقشات بشأن منع الإرهاب النووي في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛ وبذل الجهود على الصعيد الدولي من أجل تعزيز اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وغيرها من التدابير الرامية إلى منع الأشخاص والمجموعات غير المرخصة من الحصول على مثل هذه المواد.

٥٥ - لكنه أكد أن هدف نزع السلاح الكامل لا يزال بعيد المنال. فالأسلحة النووية لا تزال تكتسي أهمية عسكرية ولا يزال الردع النووي جزءا من السياسات الدفاعية لبعض البلدان. ولم يعتمد مؤتمر نزع السلاح بعد برنامج عمل للبدء في إجراء مفاوضات بشأن نزع المواد الانشطارية والأسلحة النووية. وأخيرا، فإن معاهدة عدم الانتشار النووي لم تصدق عليها بعض الدول، لا سيما دول جنوب آسيا والشرق الأوسط، ولا تزال الشكوك تحوم حول امتثال بعض الدول الأطراف للمعاهدة، لا سيما العراق وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

٥٦ - ولاحظ أن ثمة اختلالا ينبغي تصحيحه بين التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة السادسة وتنفيذ أحكام المعاهدة الأخرى، لا سيما المادتان الثانية والثالثة. ولذلك، فإن وفده ما فتئ يشدد على أن القرار المتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن التمديد لا يمكن أن يعني استمرار الوضع الراهن إلى ما لا نهاية، لا سيما فيما يتعلق بالدول النووية. وأضاف أن هذا الاختلال يقوض أيضا الالتزامين اللذين مكنا من إبرام المعاهدة وتمديدها: وهما تخلي معظم الدول عن الأسلحة النووية واحتفاظها بحقها في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في مقابل التزام الدول النووية بالشروع في إجراء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي؛ وتمديد المعاهدة إلى ما لا نهاية في مقابل اعتماد المبادئ والأهداف المتصلة بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، والشروع في عملية استعراض معززة واتخاذ قرار بشأن الشرق الأوسط.

٥٧ - وختم قائلا بأن أعمال اللجنة التحضيرية ينبغي أن تركز على إعادة تأكيد الالتزامات الأساسية المذكورة أعلاه والتي تنعكس في العلاقة بين عدم الانتشار النووي والالتزامات المحددة للدول النووية في مجال نزع السلاح. وينبغي للجنة أيضا أن تؤكد من جديد العلاقة بين تمديد المعاهدة وتنفيذ القرارات الأخرى الصادرة عن مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥.

٥٨ - **السيد ويستدال** (كندا): قال إن آفاق النجاح في تنفيذ الخطوات الثلاثة عشر لنزع الأسلحة مظلمة وأضاف أن استمرار الدول، لا سيما الدول غير الأعضاء في المعاهدة، في تطوير برامج الأسلحة النووية والأسلحة الإنشطارية في المناطق المتقلبة الأحوال يثير المخاوف إلى حد بعيد. وأشار إلى أن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا قد تحسنت وأنه من المؤمل أن يؤدي ذلك لا محالة إلى تقليص ترساناتهما النووية وأنه رغم عدم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، فإن الوقف العالمي الاختياري للتجارب يحظى بالمصداقية مع مرور الزمن.

٥٩ - وقال إن كندا لا زالت مقتنعة بأن المعاهدات المتعددة الأطراف الملزمة قانونا هي خير سبيل للحفاظ على الأمن العالمي، وأنه بناء على ذلك، ينبغي الإبقاء على القوانين العالمية المكرسة في المعاهدة وتعزيزها. وأوضح أن التمييز المتأصل في المعاهدة لا يكون مقبولا إلا في سياق أوسع تتسق فيه الالتزامات وأنه من الأساسي تحقيق تقدم موثوق نحو نزع السلاح وتنفيذ ضمانات الأمن السلبية، التي تعد عنصرا أساسيا في قرار التمديد المتخذ في عام ١٩٩٥.

٦٠ - وأشار إلى أن من النتائج الهامة المنبثقة عن مؤتمري ١٩٩٥ و٢٠٠٠ تعزيز عملية الاستعراض، موضحا أن قرار التمديد اللانهائي المتخذ في عام ١٩٩٥ يقوم على أساسي الاستمرارية والمحاسبة وأن المحاسبة تقتضي الشفافية، مما يبرهن على أهمية عملية الإبلاغ. وأفاد أن على الرغم من أن جميع الدول الأطراف مطالبة بتقديم التقارير، فإن غرض هذه التقارير ونطاقها وشكلها لم تحدد بعد. وقال إن كندا ستقدم ورقة عمل بشأن تقديم التقارير لإجراء مناقشة عامة بشأن هذا الموضوع خلال الجلسة الحالية.

٦١ - وأكد أن كندا تؤمن بأهمية الشراكة مع المجتمع المدني كوسيلة تتيح مشاطرة الأهداف في مجال عدم الانتشار ومراقبة الأسلحة ونزع السلاح وترحب بمشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال اللجنة التحضيرية. وقال إن على اللجنة أن تبعث رسالة واضحة تؤكد فيها مدى تقدير الدول الأطراف للدور التي تقوم به المنظمات غير الحكومية وتنظر في سبل تعزيز مشاركتها في العملية التحضيرية لمؤتمر استعراض عام ٢٠٠٥ ومشاركتها في المؤتمر بعينه.

٦٢ - وأفاد أن موضوع عدم الامتثال للمعاهدة لم يعالج إلا بصورة جزئية. وأنه ينبغي تعزيز منظومة ضمانات الوكالة من خلال تحقيق الامتثال العالمي والاحترام الكامل للالتزامات. وقال إن كندا تحث الدول الأطراف الـ ٥١ التي لم توقِّع بعد على اتفاقات الضمانات الشاملة على القيام بذلك وعلى إنفاذ البروتوكول الإضافي. وقال إن من شأن هذا أن يعزز فعالية النظام من خلال المساهمة في خلق بيئة أمنية أكثر استقرارا، لا سيما في مناطق من قبيل الشرق الأوسط.

٦٣ - وأشار إلى أن المعاهدة تتيح مزايا ملموسة لجميع الدول الأطراف ومن جملتها إتاحة استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في طائفة واسعة من المجالات. وقال إن كندا تحث جميع الدول الأطراف على كفالة استمرار هذه الاستخدامات على ألا تنطوي على خطر إسهامها في انتشار الأسلحة النووية. وأكد أنه من الضروري بلا شك كفالة عدم حصول الإرهابيين على المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية. وفي هذا الإطار، دعا إلى العمل على وجه السرعة على تعزيز اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وكذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٦٤ - **السيد قسوس** (الأردن): قال إنه من الضروري بعد ٣٢ سنة من بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التوقف قليلا والتفكير فيما أخفقت المعاهدة في تحقيقه من أجل إبراز العقبات التي يتعين التغلب عليها. وقد نجحت المعاهدة في ربط انتشار الأسلحة النووية بالاحتمالات المتزايدة لوقوع حرب نووية وفي توجيه النظر إلى خطر سباق التسلح النووي على الصعيد الإقليمي، ووفَّرت أيضا الأساس القانوني لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٦٥ - حددت المادة السادسة من المعاهدة ثلاثة أهداف: وقف سباق التسلح النووي؛ ونزع السلاح النووي؛ ووضع معاهدة لنزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية دقيقة وفعّالة. ولم تحقق إلا الدولتان العظميان الهدف الأول على صعيد ثنائي، أما الهدف الثاني فما زال احتمال تحقيقه بعيدا واحتمالات تحقيق الهدف الثالث أبعد حتى من الهدف الثاني.

٦٦ - والعقبة الهائلة التي اعترضت التنفيذ الكامل للمعاهدة تتمثل في رفض بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية الانضمام إليه. فرفضت إسرائيل بصفة خاصة الانضمام إلى المعاهدة على الرغم من التقدم المحرز في عملية السلام في الشرق الأوسط. ومن شأن انضمام إسرائيل أن يساعد على منع الحوادث النووية التي يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة؛ كما أن من شأنه أن يسهِّل المفاوضات في إطار الفريق العامل المتعدد الأطراف المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي؛ كما أنه سيعزز التقدم المحرز على المسارات الثنائية الأخرى لعملية السلام، ويعزز بناء الثقة؛ كما سيخفف سباق التسلح الإقليمي ويحرر الموارد المالية لاستخدامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وسيشجع الآخرين على الانضمام إلى المعاهدة ومن ثم سيكون له أثر إيجابي على الانضمام الشامل إلى المعاهدة.

٦٧ - وإن عدم انضمام إسرائيل إلى المعاهدة يعرقل عملية بناء الثقة، ويعزز الحواجز النفسية التي تفصل بين الدول

والشعوب في المنطقة، ويلغي الجهود الدولية المبذولة. وسوف يكون من الصعب إقناع شعوب المنطقة بمصداقية إسرائيل وجديتها ورغبتها في التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل إذا استمرت في رفض الانضمام إلى المعاهدة ورفض وضع مرافقها النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٦٨ - وفي المادة ٤ من معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل، يتعهد الطرفان بإيجاد شرق أوسط خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، التقليدية منها وغير التقليدية. وإن انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار سيعكس هذا التعهد، وسيمهد السبيل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية أو خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل.

٦٩ - وإذ تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية وفاء منها بالتزاماتها بموجب المعاهدة، يجب أن تضاعف جهودها لتحقيق نزع السلاح النووي العام الكامل وإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة للأسلحة النووية. ويجب أن تسعى هذه الدول لإتاحة التكنولوجيا النووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بتكاليف معقولة، ويجب أن تقدم إليها تأمينات أمنية إيجابية وسلبية قاطعة ملزمة قانونيا وشاملة وفعالة. ويجب أن تعمل الدول الحائزة للأسلحة النووية على تأمين الانضمام الشامل للمعاهدة وفرض ضغوط على الدول القادرة على حيازة الأسلحة النووية لكي تنضم إليها. كما يجب أيضا أن تعزز دور مجلس الأمن في رصد تنفيذ المعاهدة، وتعزيز وتوسيع دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظم الضمانات التي وضعتها، والتشجيع على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة في جميع أجزاء العالم، وإعطاء الأولوية في الوقت نفسه لإنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط.

٧٠ - وأضاف أن الأردن ملتزم بتحقيق السلام وتثبيت الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط وفي العالم بأسره. ومن أجل تعزيز دور معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار الدولي، من الضروري من حين لآخر إخضاع المعاهدة للاستعراض وإلى النقد البنَّاء.

٧١ - **السيد بن يوسف** (تونس): قال إنه يلاحظ أن بعض التقدم قد أحرز لضمان شمولية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا سيما في ضوء الوعي المتزايد بالأخطار التي يشكلها انتشار الأسلحة النووية وسباق التسلح النووي. غير أن الطريق ما زال طويلا لتحقيق الهدف المحدد في المادة السادسة والمتمثل في جعل نزع السلاح النووي خاضعا للمراقبة الدولية الدقيقة والفعَّالة.

٧٢ - وإلى أن يتم التوصل إلى نزع سلاح نووي كامل، ينبغي الدخول في التزامات لإنشاء ضمانات فعالة تفيد بأن الأسلحة النووية لن تستخدم ولن يهدد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية التزامات محددة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما فيما يتعلق بالمادة السادسة.

٧٣ - وكانت الخطوة الأولى المتخذة لتنفيذ أحكام المادة السادسة تتمثل في اختتام المفاوضات حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومما يثير القلق أن المعاهدة لم تصدق عليها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وبعض منها من بين الدول الـ ٤٤ التي يتعين أن تصدق عليها بموجب المادة الرابعة عشرة. والخطوة الثانية تتمثل في إبرام معاهدة لوقف المواد الانشطارية، الأمر الذي سيعزز عدم انتشار الأسلحة النووية ويساهم في نزع السلاح النووي، ولكنه لا يجري حتى التفاوض على هذه المعاهدة. ونظرا

لأهمية التزام جميع الدول الأطراف بالعمل بتصميم نحو ضمان شمولية معاهدة الانتشار للأسلحة النووية، ينبغي أن تسعى الدول الأطراف لتعزيز الأمن في مناطق مثل الشرق الأوسط، حيث إسرائيل هي الدولة الوحيدة فيها التي ليست طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ورفضت وضع منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن المؤسف أنه على الرغم من الرغبة التي تم الإعراب عنها بوضوح من جانب دول المنطقة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية هناك، إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تمتلك الأسلحة النووية، وهي حالة تشكل عقبة تعترض السلام في المنطقة.

٧٤ - وأضاف أن وفده مقتنع بأن الحل الحقيقي يتمثل في القضاء الكامل والنهائي على الأسلحة النووية وعلى الرفض الذي لا رجعة فيه لسياسات الردع النووي التي تتبعها البلدان الحائزة للأسلحة النووية. وتقدم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف.

٧٥ - **السيد مانالو** (الفلبين): قال إنه على الرغم من أن البيئة السياسية والأمنية التي كانت سائدة في عام ١٩٦٨ لم تعد قائمة، إلا أن أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما زالت عادلة وملحة. والهوة المتزايدة بين الحائزين وغير الحائزين للأسلحة النووية، بالإضافة إلى الصراعات، لا سيما في الشرق الأوسط، يعزز حالة الشك في السلام والأمن الإقليميين والدوليين، ويجعل المفاوضات العالمية حول نزع السلاح النووي والانضمام إلى سيادة القانون أمرا يتصف حتى بحتمية أكبر. وإن القضاء الكامل على الأسلحة النووية لا يزال يشكل الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وقال إن الفلبين تواصل تقديم الدعم للجهود المبذولة من أجل تحقيق الانضمام الشامل للمعاهدة، وتهيب بجميع الدول بالانضمام إلى المعاهدة بدون تأخير وبدون شروط إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

٧٦ - ومع ذلك، وبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على نظام المعاهدة، ما زال التقدم المحرز نحو الحد من الأسلحة النووية محدودا. والتنفيذ الكامل وغير المشروط وحده للمعاهدة، لا سيما المادة السادسة منها، والخطوات الثلاث عشرة لنزع السلاح النووي التي تم وضعها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ هو الذي يمكن أن يضمن تحقيق مزيد من التقدم. وينبغي متابعة المفاوضات على معاهدة حول نزع السلاح العام الكامل تحت مراقبة دقيقة وفعالة. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، تدعم الفلبين النداء الذي وجهته حركة بلدان عدم الانحياز إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية للبدء في مفاوضات حول برنامج مرحلي للقضاء الكامل على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد، بما في ذلك اتفاقية حول الأسلحة النووية وصك دولي ملزم قانونا، يقدم تأكيدا غير مشروط إلى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ويتعين أيضا التصدي للخلاف حول مسألة نظام مراقبة الصواريخ للتوصل إلى تحديد كبير للأسلحة الاستراتيجية. وعلى الرغم من الترحيب بالإعلانات الصادرة من طرف واحد حول الحد من الرؤوس النووية إلا أن ذلك لا يضمن الأمن العالمي؛ وما زالت الجهود المتعددة الأطراف تؤدي دورا حاسما في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

٧٧ - وأضاف أن الفلبين تدعم دعما كاملا إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في إطار جهود تكميلية مبذولة من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لضمان عدم انتشارها. وهي تنضم إلى الأعضاء الآخرين في رابطة دول جنوب شرق آسيا من أجل حث الدول الحائزة للأسلحة النووية على قبول بروتوكول بانكوك والتصديق عليه لكي يبدأ نفاذه في أقرب تاريخ ممكن.

٧٨ - وفيما يتعلق بالضمانات وبالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، يتمسك وفده بالحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف كلها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لإجراء أبحاث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية على أن يخضع ذلك لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٧٩ - **السيد القادري** (المغرب): قال إن المهمة الأساسية أمام اللجنة هي تعيين الطرق والوسائل الكفيلة بتهيئة الظروف التي تفضي إلى تنفيذ المعاهدة وترسيخ ما تحقق من مكاسب في ميدان نزع السلاح النووي. ورغم النقائص التي تشوب المعاهدة فإنها أدت دورا حاسم الأهمية في الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية وفي تعزيز السلام والأمن الدوليين. وقد أدي تمديدها إلى أجل غير مسمى عام ١٩٩٥ إلى وضع نهاية للشكوك التي أحاطت بنظام عدم الانتشار النووي وإفساح الطريق أمام شكل جديد اتخذه مؤتمر الاستعراض أهيب فيه بالدول الحائزة للأسلحة النووية تقديم تقرير عن التقدم المحرز تجاه إزالة ترساناتها النووية تدريجيا. ولكن للأسف لم يُفعل سوى القليل لتنفيذ النتائج الإيجابية التي توصل إليها مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠. وعلاوة على ذلك، تسببت البيئة السياسية غير المؤاتية في ظهور صعوبات جمّة أمام الجهود الدبلوماسية المتعددة الأطراف المبذولة لتحقيق نزع السلاح.

٨٠ - وأضاف قائلا إن الأحداث المأساوية وغير المتوقعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد شكلت تحديات جديدة أمام الأمن الدولي بإضافة التهديد الذي يشكله الإرهاب إلى ذلك الذي يشكله انتشار الأسلحة النووية وأثر ذلك سلبا على عدم رجعية عدم الانتشار ونزع السلاح في المجال النووي. ولن تفضي هذه النكسة سوى إلى حدوث انتشار نووي وإسراع الخطى بسباق التسلح والاتجار غير المشروع بالأسلحة.

٨١ - واستطرد قائلا إنه في حين أن الجهود الانفرادية والثنائية لخفض حجم ترسانات الأسلحة النووية هي مصدر ترحيب، فإن المعاهدة ما زالت بديلا صالحا عن الردع والتدابير العسكرية وتشكل مواجهة كافية لكثير من التحديات الراهنة الماثلة أمام السلام والأمن الدوليين. وإن أفضل وسيلة لمواجهة تهديد أسلحة الدمار الشامل هي تعزيز نزع السلاح المتعدد الأطراف وأدوات تحديد الأسلحة، وتشجيع التعاون الدولي ووضع آليات التحقق الملائمة.

٨٢ - ومضى قائلا إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل، تحقيقا لهذه الغاية، السعي لتحقيق أهداف عالمية المعاهدة. وفي الشرق الأوسط، ما زالت إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي لديها قدرة نووية ولم تنضم إلى المعاهدة أو تخضع مرافقها لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد كرر مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ تأكيد أهمية انضمام تلك الدولة إلى المعاهدة بوصفه تدبيرا مهما في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومن شأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ على هذه المسألة تجنب خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل في هذه المنطقة المهددة من العالم.

٨٣ - **السيد عطية** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه كان من الواضح من البداية أن المعاهدة ليست غاية في حد ذاتها ولكن خطوة نحو عدم الانتشار النووي ريثما يمكن اعتماد تدابير فعالة تتصل بنزع السلاح الكامل. بيد أنه بعد ٣٢ عاما ما زال يتعين على المجتمع الدولي تحقيق النجاح في تخليص العالم من الأسلحة النووية. ولم يصبح العالم أكثر أمنا رغم انتهاء الحرب الباردة.

٨٤ - وأضاف قائلا إن بلاده، مثلها في ذلك مثل معظم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، قد قبلت الانضمام للمعاهدة، رغم ما يشوبها من نقائص، أملا في احتواء مخاطر

الأسلحة النووية ريثما يتم إزالتها إزالة تامة والحصول على المساعدة التقنية التي وعدت بتقديمها الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وما زال السؤال مطروحا عما إذا كانت تلك الدول قد وفت بأى التزام من التزاماتها.

٨٥ - واستطرد قائلا إن الجمهورية العربية السورية ظلت دوما ملتزمة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ويساورها قلق عميق لأن رفض إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة يشكل عقبة أمام إنشاء مثل هذه المنطقة. لقد استمرت إسرائيل على رفضها رغم التحذيرات المتكررة من المجتمع الدولي بأن موقفها المتعنت يقوض بشدة مصداقية عالمية المعاهدة ويحول دون إنشاء المنطقة رغم ما أبدته الأطراف الأخرى من نية حسنة. وسوف يتطلب إنشاء منطقة من هذا القبيل من إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة، ووضع جميع منشآتها النووية تحت كامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتخلص من مخزونها من الأسلحة النووية.

٨٦ - ومضى قائلا إن ثمة تناقضا في أن تقول إسرائيل إنها ليست على استعداد للنظر في الانضمام إلى المعاهدة إلا بعد تحقيق سلام شامل في المنطقة، بينما تؤكد سياساتها الفعلية بدون أدنى شك ليس فحسب أنها تتهرب من متطلبات السلام مع جيرانها المباشرين ولكنها تواصل بشدة إثارة العراقيل أمام هذا السلام.

٨٧ - وأضاف قائلا إنه أُفيد أن واحدة من الدول الحائزة للأسلحة النووية تسعى إلى إنتاج قنابل نووية صغيرة الحجم لاستخدامها ضد دول أخرى من بينها دول غير حائزة للأسلحة النووية لا تسعى إلى الحصول على مثل هذه الأسلحة. إن هذا التطور يشير إلى عهد جديد قد تُستخدم فيه الأسلحة النووية في العمليات العسكرية، وهو وضع لا يتفق وجميع المعاهدات ذات الصلة ولا الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن مدى مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية. إن السلام والاستقرار الدوليين يتطلبان إزالة دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية، وإبرام معاهدة توفر ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ودعم مجلس الأمن للدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا سيما فيما يختص بالضمانات السلبية.

٨٨ - واستطرد قائلا إن الانتشار النووي تهديد خطير للسلام والأمن، والمعاهدة هى حجر الزاوية في ما يبذله المجتمع الدولي من جهود للحد من مخاطر الأسلحة النووية ريثما يتم إزالتها إزالة تامة. بيد أن من أبرز النقائص التي تشوب المعاهدة هو الخلل بين مسؤوليات والتزامات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمزايا المخولة للدول الحائزة للأسلحة النووية.

٨٩ - وأضاف أن قضايا السلام والأمن ونزع السلاح قد أصبحت أكثر شمولا وارتباطا بقضايا أخرى، مثل التنمية. لذا فمن الضروري إنشاء صلة مفاهيمية بين نزع السلاح والتنمية بتوفير المساعدة في عملية التكيف الاقتصادي، وتشجيع إحراز تقدم أسرع في قضايا التنمية الدولية وإرساء السلام والأمن الدوليين على أساس راسخ. ومن شأن شيوع روح التفاهم المتبادل، والتعاون البناء والنوايا السياسية الحسنة إحراز تقدم أكبر نحو زيادة الأمن والعدالة والرخاء في العالم. وستظل المعاهدة عاجزة عن تحقيق أهدافها طالما كانت هناك دول لم تنضم إليها ولم تلتزم بها. إن الالتزام بالمعاهدة هو الشرط الموضوعي الذي يعطيها المصداقية الضرورية لكفالة نجاحها وتحقيق الأهداف التي أُبرمت من أجلها.

٩٠ - **السيد شينغارا نا أيودايا** (تايلند): قال إن اللجنة التحضيرية تجتمع في وقت يواجه فيه نظام المعاهدة العديد من التحديات. فمنذ مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ حدث تآكل تدريجي في التعددية عموما، وفي نظم نزع السلاح المتعددة الأطراف، بما في ذلك النظم المعنية بالأسلحة النووية. إن فقدان الزخم في عملية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية رغم زيادة حجم الانضمام إليها والجهود الجماعية التي بذلتها الدول المشاركة في مؤتمر عام ٢٠٠١ بشأن تيسير نفاذ المعاهدة قد أوجد داعيا آخر للقلق. كما أن الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد سلطت الضوء على ضعف جميع الدول أمام أعمال الإرهاب الدولي وأثارت المخاوف إزاء تهديد الإرهاب النووي ووصول عناصر من غير الدول إلى التكنولوجيا والمواد النووية. علاوة على ذلك، ما زال على الدول الحائزة للأسلحة النووية إحراز تقدم تجاه خفض ترساناتها النووية أو تغيير استراتيجياتها النووية لتمهيد الطريق أمام تعزيز الأمن العالمي والإقليمي في مواجهة تهديد الأسلحة النووية.

٩١ - وأضاف قائلا إن تايلند ممن يدعمون المعاهدة بشدة وتتقيد تقيدا صارما بما تضطلع به من التزامات بمقتضاها. وتتسق تدابير سياستها الداخلية مع ما تبذله من جهود على الصعيد الإقليمي، حيث تعمل عن كثب مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بغرض كفالة خلو المنطقة من تهديد الأسلحة النووية. إذ إن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ومنها منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية، هو خطوة مهمة نحو أهداف نزع السلاح النووي العالمي. علاوة على ذلك، نظمت تايلند حلقات عمل وحلقات دراسية إقليمية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن قضايا من قبيل الأمان من الإشعاع، وذلك بوصف تايلند جزءا من عناصر الدعوة والتعاون في معاهدة بانكوك التي أنشئت بموجبها المنطقة.

٩٢ - واستطرد قائلا إن ما تجريه اللجنة من مناقشات فنية ينبغي أن ينصب على نزع السلاح النووي والقضايا الإقليمية، ومنها قضية الشرق الأوسط. وباستعراض ما أُحرز من تقدم منذ مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، يتبين أنه ينبغي التركيز على الخطوات العملية الـ ١٣ لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة وعلى الفقرتين ٣ و ٤ من القرار المتعلق بمبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح في المجال النووي الذي اتخذه مؤتمر الاستعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥، لا سيما التعهد القاطع من الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية مما يفضي إلى نزع السلاح النووي الكامل. وفي الوقت ذاته، فإن احتفاظ عملية عدم الانتشار النووي بأهميتها في مواجهة تغير مسرح الأمن الدولي، خاصة في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يتطلب معالجة قضايا أخرى مثل الإرهاب النووي والضمانات النووية. وفي هذا الصدد، تؤيد تايلند المقترحات الأخيرة التي طرحتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن قضية الحماية ضد الإرهاب النووي. وينبغي أيضا أن يوضع في الاعتبار أن الجهود الرامية إلى منع الانتشار النووي ينبغي ألا تعوق نقل التكنولوجيا النووية بغرض مساعدة الدول في ما تقوم به من أبحاث وإنتاج من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.